



# الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون

السياسات، المؤسّسات، التجلّيات

المفكر العربي والتكامل  
للتقوية الثقافية

2016

إشراف: أ. د. هنري العويط  
هيئة التحرير: أ. أحمد فرحات - د. رفيف رضا صيداوي  
إخراج وتنفيذ: أحمد مبارك

### حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الفكر العربي

لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي من مؤسسة الفكر العربي.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or any means without prior permission from Arab Thought Foundation.

الطبعة الأولى  
2016 م - 1438 هـ

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 3908 - 4

سعر الكتاب \$ 25

مؤسسة الفكر العربي  
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري  
ص. ب.: 524 - بيروت - لبنان  
هاتف: 00961 1 997100 - فاكس: 00961 1 997101  
www.arabthought.org - info@arabthought.org



الآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة الفكر العربي

# الثقافة والتكامل الثقافي في دُول مجلس التعاون السياسات، المؤسّسات، التجليات

التقرير العربيّ الرابع  
للتقييم الثقافيّ



مؤسسة الفكر العربيّ هي مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية، ليس لها ارتباط بالأنظمة أو بالتوجهات الحزبية أو الطائفية. وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتراف بثوابت الأمة ومبادئها وقيمها وأخلاقها بنهج الحرية المسؤولة. تُعنى مؤسسة الفكر العربيّ بمجالات المعرفة المختلفة، وتسعى لتوحيد الجهود الفكرية والثقافية وتضامن الأمة والنهوض بها والحفاظ على هويتها.



## كلمة رئيس مؤسسة الفكر العربي

يُعنى هذا التقرير، وهو التاسع في سلسلة تقارير التنمية الثقافية السنوية التي تُصدرها «مؤسسة الفكر العربي»، بالثقافة والحراك الثقافي في دول مجلس التعاون. ويتميز بطابعه البانورامي، وذلك عبر رصدٍ مشهديٍّ تفصيليٍّ لمختلف عناصر وتوجهات السياسة الثقافية في كلِّ بلد خليجيٍّ على حدة، عرضاً وتقييماً واستشرافاً، فضلاً عن قراءاتٍ في أبعاد الاستراتيجية الثقافية المشتركة لدول مجلس التعاون ككلِّ، وآفاق تنميتها وتطويرها باستمرار، انطلاقاً من أنَّ الثقافة كانت وستظلُّ، هي مَنْ يمثلُّ العقد الاجتماعي الإنساني الحقيقي في أسمى وأوسع أبعاده الفكرية والحضارية بشكلٍ عامِّ.

كما يتضمَّن التقرير أبحاثاً مسهبةً ومعمَّقة في واقع وأدوار أبرز المؤسسات والمراكز والهيئات الثقافية في دول المجلس، بوجهيها الرسميِّ والخاصِّ، وأنشطتها وإنجازاتها، ولاسيَّما في مضمار الإنتاج المعرفي بأنساقه كافةً.

كما يتطرَّق التقرير إلى دور مراكز البحوث والدراسات في دول المجلس، ويقدمُ معلوماتٍ وافية عن النوادي والمجالس الثقافية، التي شكَّلت نواة العمل الثقافي المؤسَّس، قبل قيام الاستقلالات وبعدها، وعن جمعيات حماية اللغة العربية، ومعارض الكتب المنتظمة، والمكتبات العامة، وجوائز الإبداع... والآثار والمتاحف والمخطوطات، من دون أن ينسى تسليط الضوء على التراث الشعبي الخليجي، من فولكلور ومواويل وغناء وموسيقى ورقص شعبي موروث كرقصة «العائلة» وغيرها.

أمَّا تجلّيات المشهد الإبداعي الخليجي، فقد كانت حاضرةً بقوة في التقرير، حيث تمَّ عرضها في فصول متوالية، كفصل الرواية والقصة والشعر، بنوعيه: الفصيح والعامي، وفصل النقد، وفصل السينما، وفصل المسرح، وفصل الفن التشكيلي.

كما تمَّ الخوض، وللمرَّة الأولى، في ملفَّات ثقافية اجتماعية خليجية تضمَّنت مباحث مكثَّفة حول «سوسيولوجيا الثقافة في الخليج» و«الإنسان العربي الخليجي في إطار الأنثروبولوجيا الثقافية» و«سوسيولوجيا القبيلة في الجزيرة العربية». كما رصد التقرير مسألة «الكتابة التاريخية المعاصرة في الخليج اليوم»، و«الثقافة العربية الخليجية في الزمن الديجيتالي».

هكذا يتبين لقارئ التقرير أن الخليج ممثلاً بدول مجلس التعاون، ليس نفطاً ولا اقتصاداً أو استثمارات في حقول تنموية شتى فقط (على أهميتها وضرورتها طبعاً)، بل هو أيضاً ثقافة وفكر ونقد وإبداع في مختلف المضامير والأنساق.

ولأن «مؤسسة الفكر العربي» قد تبنت «التكامل العربي» موضوعاً محورياً لبرامجها وهدفاً استراتيجياً تسعى إلى بلوغه، وفي إطار هذا التكامل المنشود، جعل التقرير الذي بين أيدينا المشهد الثقافي في دول مجلس التعاون موضوعاً للبحث والتأمل، بغية الإفادة من المرتكزات والأنشطة المشتركة التي تجمع هذه الدول على هذا الصعيد، ذلك أن التكامل الذي تتطلع إليه الأمة العربية يبدأ بالإفادة من وشائج التواصل والتناغم والالتقاء، التي شكّلت الحضارة العربية وأصلتها في الماضي والحاضر.

وهذه النهضة الثقافية والفكرية التي يضطلع بها الخليجيون اليوم، هي بدورها جزء لا يتجزأ من المشهد الثقافي العربي العام، الأمر الذي يستتبع القول إننا، عرباً، نسهم، وإن بتلاوين مختلفة، في رسم لوحة فكرية وثقافية وإبداعية واحدة، وكلنا، في المحصلة، أمة عربية، وهوية عربية، على امتداد وطننا العربي الكبير.

ومن هنا إن ثمة دوراً مهماً لتقرير ثقافي كهذا، وفي مثل هذه الظروف السوداء والشاحبة بالذات، التي تمرّ بها أغلب دولنا؛ فهو يشكّل نوعاً من مواجهة حضارية لكل أشكال وألوان هذا الاعتلال السياسي السائد، والمتمثل، مع الأسف، في فرض الظلام بوصفه هو النور. وقد لا يلزمن الكثير من التفكير للقول إن ميزة الثقافة الجوهرية الحقيقية، تكمن في أنها تسهم في إنقاذنا وإنقاذ الحضارة المعاصرة من التعصب الأعمى والعنف المدمر.

إن «مؤسسة الفكر العربي» من خلال هذا التقرير الثقافي، كما من خلال رسالتها الفكرية والثقافية بشكل عام، لن تالو جهداً في أن تظل ثابتة في موقع الدفاع عن العروبة الجامعة، هوية وثقافة، وذلك مهما استفحل زمن التفنّت والتذرر السياسيين، ومهما سعى الآخرون إلى تدمير العرب بواسطة العرب أنفسهم.

ويطيب لي في سياق تقديمي للتقرير أن أتوجه بالشكر، ككل عام، إلى كل من أسهم في إنجازه، مهما كان دوره، ليخرج بجلته الرصينة، وليشهد على أن خيوط التكامل العربي تبدأ وتتعرّز بوحدة الفكر والثقافة.

والله جل ثناؤه الموفق

**خالد الفيصل**



أ. د. هنري العويط  
المدير العام لمؤسسة الفكر العربي

## لماذا هذا التقرير؟

### في دواعي اختيار موضوع التقرير

تبنّت مؤسسة الفكر العربيّ، بمبادرةٍ من رئيسها صاحب السموّ الملكيّ الأمير خالد الفيصل، «التكامل العربيّ» موضوعاً محورياً لمؤتمراتها وإصداراتها، وهدفاً استراتيجياً للثقافة التي تسعى إلى نشرها وترسيخها، وذلك في ضوء ما تشهده المنطقة العربيّة من أحداثٍ جسام، وما تعانيه دولها من صراعاتٍ وانقسامات وتشرذم، وفي ضوء ما تواجهه أيضاً من تحدياتٍ مصيريّة تهدّد وحدتها وهويّتها ووجودها.

وبعد مؤتمرها «فكر 13» الذي عقده عام 2014 في مدينة الصخيرات (المملكة المغربيّة)، بعنوان «التكامل العربيّ: حلم الوحدة وواقع التقسيم»، ومؤتمرها «فكر 14» الذي عقده عام 2015 في مقرّ الأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة في مدينة القاهرة، بعنوان «التكامل العربيّ: التحديات والآفاق»، وذلك لمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس الجامعة، تستكمل المؤسسة هذه السنة في مؤتمر «فكر 15» الذي تعقده في أبو ظبي، بتاريخ 12، 13، 14 ديسمبر / كانون الأوّل، معالجة الموضوع نفسه من خلال دراسة صيغتين تكامليتين مميزتين تجسدهما تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة و تجربة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

وتمشياً مع سياستها في تخصيص «التقرير العربيّ للتنمية الثقافيّة» الذي دأبت على إصداره سنويّاً، لدراساتٍ وأبحاثٍ تكون على علاقة وثيقة بموضوع مؤتمرها «فكر»، رأت المؤسسة أنّ خير ما تُكرّم به مجلس التعاون في الذكرى الخامسة والثلاثين لإنشائه (1981-2016)، ودولة الإمارات في الذكرى الخامسة والأربعين لقيامها (1971-2016)، فضلاً عن المؤتمر المكرّس لهما، هو تخصيص تقريرها السنويّ التاسع للمشهد الثقافيّ في دول مجلس التعاون، وقد اختارت له العنوان الآتي: «الثقافة والتكامل الثقافيّ في دول مجلس التعاون: السياسات، المؤسّسات، التجليات».

وأما مسوِّغاتُ هذا القرار ودواعيه فمتعدّدة، وفي طليعتها إيمانُ مؤسسة الفكر العربيّ بموقع الثقافة الفاعل في مسيرة بناء الأوطان وتنميتها، وإيمانها أيضاً بدور المثقّفين الحاسم في تطوير المجتمعات ورفقيّها، وذلك انطلاقاً من رسالتها وأهدافها واهتماماتها.

فضلاً عن ذلك، لاحظت المؤسسة، في ضوء متابعتها ما يُنشر من دراساتٍ وأبحاثٍ وتقاريرٍ عن دُول مجلس التعاون، أنَّه غالباً ما يتمُّ التركيز فيها على ثرواتها النفطية، وازدهارها الاقتصادي، ونهضتها العمرانية، واستقرارها الأمني، وقلماً يتمُّ فيها إبراز ما تشهده من نشاطٍ ثقافيٍّ وحرّكٍ فكريٍّ. وعلى وفرة الزوايا التي يمكننا أن نقاربَ من خلالها عالمَ الخليج العربيِّ، اخترنا هنا أن نُعيدَ اكتشافه من خلال بوابة الحياة الثقافية النابضة والمؤارة فيه، لاقتناعنا الرَّاسخ بأنّها الأصدق تعبيراً عن تاريخه وتراثه وأصالته وهويّته، كما عن حاضره وهمومه وتساؤلاته وآماله وتطلّعاته.

ومع اعترافها بأهميّة ما كُتب وما نُشر حتّى الآن حول المشهد الثقافي في دُول مجلس التعاون، فإنّ مؤسّستنا تعتبر أنّ المكتبة العربيّة ما زالت تفتقر إلى دراسةٍ جامعةٍ ووافيةٍ حول أوضاعها الثقافيّة من شأنها أن ترسم لوحةً متكاملةً عن مبادراتها وإنجازاتها على هذا الصعيد، وما تثيره من إشكاليّات، وما تواجهه من تحديات، فضلاً عن آفاقها المستقبلية، وهي اللوحة التي تطمح مؤسّستنا إلى تقديمها في هذا التقرير.

## في أبواب التقرير ومحاوره وموضوعات فصوله

نظراً لما يتّسم به مفهوم الثقافة من شموليّة، ولتعدّد مجالات الثقافة وتشعب محاورها وموضوعاتها، ونظراً لاستحالة معالجة جوانب المشهد الثقافي كافّةً في دُول «مجلس التعاون لدُول الخليج العربيّة» في مؤلّفٍ واحد، اقتصر «التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافيّة» على تناول هذا المشهد من خلال دراسة السياسات الثقافيّة لدُول المجلس، وأبرز مؤسّساتها ومراكزها وهيئاتها الثقافيّة، وما تقوم به من نشاطات، وتجليّيات الإبداع الفنّي والأدبي فيها، وذلك بغية تقديم صورة موضوعيّة تغطّي هذه الجوانب من المشهد الثقافي في القطاعين الرسمي والخاصّ. وقد تألّف التقرير لهذه الغاية من ثلاثة أبواب، يتوزّع كلّ واحدٍ منها على فصولٍ عدّة.

يدور **الباب الأوّل** حول السياسات والاستراتيجيّات الثقافيّة في دُول مجلس التعاون، وهو يتألّف من مقدّمةٍ وتمهيدٍ وتسعة فصول. يرمي هذا الباب، في جزئه الأوّل، وهو من ستّة فصولٍ يختصُّ كلّ واحدٍ منها بإحدى دُول مجلس التعاون، إلى استكشاف السياسات الثقافيّة المعتمّدة في كلّ من السعوديّة، و الإمارات العربيّة المتّحدة، والكويت، والبحرين، وسلطنة عُمان، وقطر، عرضاً وتقييماً لهذه السياسات واستشرافاً لمستقبلها. وقد جرى التمهيدُ لفصوله الستّة ببحثٍ نظريٍّ مسهبٍ تمّ فيه التعريفُ بمفهوم السياسة الثقافيّة، واستعراضُ تاريخ نشأته وتطوّره، وتعيينُ الأهداف التي تُرسَم في العادة لهذا النمط من السياسات.

ويرمي الباب، في جزئه الثاني، إلى تقديم قراءةٍ نقديّةٍ في خطة التنمية الثقافيّة لدُول مجلس التعاون لدُول الخليج العربيّة. (التي أقرّها المجلس الأعلى في الرياض عام 1987)، وفي الاستراتيجية الثقافيّة لدُول المجلس (التي تمّ اعتمادها خلال الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى في مسقط عام 2008)، مُسلّطاً الضوء على النُظم والتشريعات، والنشاطات الثقافيّة المشتركة، عارضاً الإنجازات والتحديات، ومُبرزاً دور الثقافة في تعزيز مسيرة التكامل، ورأسماً آفاق تطوير خطة التنمية الثقافيّة لدُول الخليج العربيّة.

أمَّا **البابُ الثاني**، وهو من مقدّمةٍ واثنى عشر فصلاً، فيُعنى بالتعريف بأبرز المؤسسات والهيئات الثقافية، من حكوميّةٍ وغير حكوميّةٍ، وأدوارها، ونشاطاتها، وإنجازاتها، مُستعرضاً مراكز الأبحاث والدراسات، وجمعيات اللّغة العربيّة، والأنديّة الأدبيّة، والمراكز الثقافيّة، وجوائز الإبداع، ومعارض الكُتب، والمتاحف، ودور المخطوطات، وبعثات التنقيب عن الآثار، وحركة الترجمة، وإصدارات الطوابع، والإعلام الثقافيّ الذي تتولاه الدوريات والملاحق والصفحات والقنوات المتخصّصة، راسماً دورها في الإنتاج المعرفيّ، وفي تحفيز العمل الثقافيّ، والإسهام في التنمية الثقافيّة، وراسماً أيضاً دورها في الحفاظ على التراث الشعبيّ الخليجيّ من فولكلور وغناء وموسيقى.

تجدد الإشارة إلى أنّ الباب الثاني سلّط الضوء أيضاً على مشاركة المرأة في الحياة الثقافيّة، ورصد عيّنة من أصداء هذه الحياة، خارج منطقة الخليج، في المنظّمات والمحافل الدوليّة التي تسعى دوله إلى إثبات انفتاحها عليها وتأكيد حضورها الثقافيّ فيها.

ويرمي **البابُ الثالثُ الأخير**، وهو من مقدّمةٍ وأحد عشر فصلاً، إلى الكشف عن المشهد الإبداعيّ الخليجيّ من خلال القصّة، والرواية، والشعر بنوعيه الفصيح والعامي، والدراسات النقديّة، والسينما، والمسرح، والفنون البصريّة، وهي المجالات التي تسمح، عبر النصوص والأعمال، بالتعرّف إلى تجلّيات النهضة الثقافيّة الخليجيّة، وإلى أبرز أعلامها، ومناهجها، وتياراتها، ومدارسها، وسِماتها، وتحولاتها. ويقدم هذا الباب، بالأخصّ في فصوله الأخيرة، مباحث تمتاز بجِدّة موضوعاتها، ومنها تلك التي تعالج سوسيولوجيا الثقافة في الخليج، وأبعادها الأنثروبولوجيّة، وتحدياتها في الزمن الديجيتاليّ.

وحرّصنا على أن نستهلّ كلّ بابٍ بمقدّمةٍ تحليليّة تضطلع بوظيفتين مؤتلفتين. فهي من جهةٍ أولى تقدّم للقارئ إيجازاً مكثفاً لمحتوى كلّ فصلٍ من الفصول التي يتألّف منها الباب، وتتيح له من جهةٍ ثانية أن يكشف الخيوط التي تربط بينها، ومساهماتها في رسم اللوحة المتكاملة للمشهد الثقافيّ الذي تهدف إلى الإضاءة عليه.

وحرّصنا أيضاً على أن نختم هذا التقرير بنصّ هو بمثابة نداءٍ موجّهٍ إلى جميع المعنّيين بالثقافة في دُول مجلس التعاون لدعوتهم إلى التأمّل في تحدياتها، وإلى الاضطلاع بمسؤوليّة مواجهتها وفق رؤيةٍ واعيةٍ ومستقبليّةٍ تأخذ في الاعتبار جذور هذه الثقافة في ماضيها، وواقع هذه الثقافة في حاضرها، ومقتضيات ومآلات تطوُّرها في غدها.

## في منهجيّة التقرير

يقدم هذا التقرير سجلاً حافلاً بأسماء هيئات ومؤسسات ومراكز وأدباء وفنّانين وعاملين في الحقول الثقافيّة المتنوّعة. ويشتمل على قوائم زاخرة بعناوين المصادر التي استعان بها كتّابُ المباحث التي يضمّها. ويتضمّن جداول وبيانات وأرقاماً ومعطيات إحصائيّة، وعدداً لا يُستهان به من المعلومات التاريخيّة. هذه العناصر التي تمّ تجميعها وتبويبها بناءً على عمليّات رصدٍ ومسحٍ واستقصاء، تُضفي على التقرير طابعه الوثوقيّ البارز، وتحوّله أن يغدو مرجعاً جليل الفائدة. ولكنّ قيمته وأهمّيته لا تقتصران على هذا الجانب.



فهو لم يكتفِ بعرض هذه الوقائع والمعطيات والظواهر وتوصيفها، بل عني أيضاً بتحليلها واستخراج دلالاتها، وبنقدها وتقييمها. ومع اهتمامه بربطها من جهة بأصولها وجذورها التاريخية، ومن جهة ثانية بدراستها في سياقها الزمني الراهن، أولى مسألة إدراجها في بعدها المستقبلي ما تستحقه من عناية وإيثار، من خلال تركيزه على رسم الرؤى الاستشرافية وصوغ التوصيات الهادفة إلى تفعيل الحياة الثقافية في دُول مجلس التعاون وتطوير سياساتها و مؤسّساتها والارتقاء بتجليّاتها الإبداعية.

ومن أبرز ما يتحلّى به التقرير من مزايا، نجاحه في إقامة التوازن بين دراسة الواقع الثقافي في كلّ دولة من دُول مجلس التعاون، من أجل إبراز ما يتسم به من خصائص تُضفي عليه طابعه المحلي الخاصّ، وإدراج هذا الواقع في مدها الجغرافي الأوسع المتمثّل في مجموع دُول مجلس التعاون، بهدف الإضاءة على علاقاتها الثقافية البيئية، وعملها الثقافي المشترك، بأبعاده التكاملية. فبوسع الباحث أن يستخرج من أبواب التقرير الثلاثة وفصوله التي تربو على ثلاثين، مجموعة كبيرة من العناصر التي تسمح له، إذا ما قام بتجميعها وإعادة ترتيبها، بتكوين ملفّ شبه كامل عن الحياة الثقافية بجوانبها المختلفة، في كلّ دولة من الدول الستّ المعنية. ولكنّ قارئ التقرير سيتبدّى له بالتأكيد التزام معدّيه، لا بالتركيز على الجهود التي يبذلها مجلس التعاون لتعزيز العمل الثقافي الخليجيّ المشترك، ولا بالتركيز على النشاطات التي يستدعي تنظيمها مساهمات من منظومة دُول الخليج وتستقطب مشاركة مواطنيها، فحسب، بل بتشديدهم أيضاً على إبراز السمات والخصائص التي تُشكّل إرثاً مشتركاً بين هذه الدول وهويّة عربيّة جامعة بين أبنائها.

ولأنّ الثقافة بطبيعتها عابرة للحدود، ولعلّها الحيز الأمثل الذي تتجسّد فيه المشتركات بين الدول والشعوب العربية، عني هذا التقرير بدراسة أوجه التفاعل الثقافي بين دُول مجلس التعاون وسائر الدُول العربيّة، من دون أن يغفل عن تتبّع مسارات انفتاح دُول مجلس التعاون المتنامي على تجلّيات الثقافة الإنسانية في مدها العالميّ الأرحب. والشواهد على ذلك في التقرير أكثر من أن تُعدّ. وليس أدلّ على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من الجوائز ومعارض الكتب، والأسابيع الثقافية، ومتاحف الفنون التشكيلية ومعارضها، فضلاً عن انعكاسات ظاهرة احتكاك المثقّف الخليجيّ بأقرانه في سائر الدول العربيّة ودُول العالم الأخرى، مباشرة أو من خلال حركة الترجمة، في تجلّيات نتاجه الإبداعيّ، وعلى تنوع مجالاته تأليفاً أو نقداً، في الشعر والقصة والمسرح والسينما، وغيرها من الفنون.

ولأنّ أهل مكة أدرى بشعابها، كان من الطبيعيّ أن نوجه الدعوة إلى نخبة من المثقّفين والخبراء الذين ينتمون إلى دُول مجلس التعاون الستّ، لإعداد الأبحاث والدراسات التي يتضمّن هذا التقرير. ولكننا وسّعنا مروحة الدول التي ينتمي إليها المساهمون في هذا الإصدار، حرصاً منا من جهة على مراعاة القاعدة الذهبية العامّة التي تلتزم بها مؤسّسة الفكر العربيّ، والتي تقضي بأن تُشرك في مختلف نشاطاتها ممثلين للعدد الأكبر من الدُول العربيّة، وحرصاً منا أيضاً على أن نقدّم لقارئ هذا التقرير وجهات نظر من داخل الخليج ومن خارجه، لأنّ من شأن هذا التنوع والتعدّد في المواقع، الإضاءة بصورة أقوى وأجلى على الواقع الثقافيّ في دُول مجلس التعاون، وبلوغ المزيد من الموضوعيّة، وتحقيق وجه من أوجه التكامل الذي ما فتئت مؤسّسة الفكر العربيّ تنادي به وتدعو إليه.

وغني عن البيان أنه ما كان لهذا التقرير أن يُبصر النور لولا تضافر جهود كثيرين، من داخل مؤسّسة الفكر العربيّ ومن شبكة أصدقائها على امتداد العالم العربيّ. ونحن مدينون بصدوره للنخبة من الكتاب الذين أغنوه بمباحثهم القيّمة فيه، وللرعاية المميّزة التي خصّه بها رئيسُ المؤسّسة ومجلساً أمنائها وإدارتها، ولكلّ من أسهم في اقتراح موضوعه، أو مخطّطه، أو أسماء المشاركين في تأليفه، كما لكلّ من تولّى مهمّات تحريره وإخراجه وطباعته. فلهم منّا جميعاً وفرداً فرداً بالغ الشكر وعميق التقدير.

## خاتمة

لا يعود إلى مؤسّسة الفكر العربيّ التي أنجزت هذا التقرير أن تقوم بتقييمه. وهي لا تدّعي أنها حقّقت جميع الأهداف المتوخّاة منه، أو أنّ ما يتضمّنه من أبحاث قد وفّت موضوعه حقّه من المعالجة ومن الإحاطة بمختلف جوانبه. حسبها أن تستحقّ شرف الريادة في المبادرة إلى تخصيص الثقافة في دول مجلس التعاون الستّ بأول دراسة تتناولها بمثل ما تناولها هذا التقرير الموسّع والجامع، وأن تقدّم بين دفتيّ مؤلّفٍ واحد لوحةً بانوراميةً عنها، مترامية الأطراف، منوّعة المشاهد، ومتعدّدة الرؤى والأبعاد.

نرجو أن يشكّل «التقرير العربيّ التاسع للتنمية الثقافية» هديّة تليق بمجلس التعاون في عيده الخامس والثلاثين، وبدولة الإمارات في عيدها الخامس والأربعين، وأن يغدو مرجعاً مفيداً يعرف أهل الخليج ويعرف أشقائهم في سائر الدول العربيّة بجوانب مضيئة من نهضة ثقافيّة عامرة وواعدة، وعسى أن يكون فاتحةً لسلسلة تقارير عن الأوضاع الثقافيّة في المناطق العربيّة المختلفة، تسهم في تحقيق تكاملها المنشود، وترفد الثقافة العربيّة بما من شأنه أن يطوّرها وينميّها ويعلّي من شأنها.

## المحتويات



## الباب الأوّل

### السياسات والاستراتيجيات الثقافية في دول مجلس التعاون

#### مقدمة الباب

22 قراءة تحليلية في مباحث الباب الأوّل (عليّ الدّين هلال)

31 القسم الأوّل: السياسات الثقافية في دول مجلس التعاون

#### تمهيد نظري

35 السياسات الثقافية.. مقارنة للواقع الدولي (نادية بدر الدّين أبو غازي)

#### الفصل الأوّل

73 السياسة الثقافية للمملكة العربيّة السعوديّة (سعد البازعي)

#### الفصل الثاني

85 السياسة الثقافية لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة (نجيب الشامسي)

#### الفصل الثالث

101 السياسة الثقافيّة لدولة الكويت (عبد المالك خلف التميمي)

#### الفصل الرابع

113 السياسة الثقافيّة لمملكة البحرين (غسان يوسف الشهابي)

#### الفصل الخامس

133 السياسة الثقافيّة لسطنة عُمان (عبد الله العليّان)

#### الفصل السادس

155 السياسة الثقافيّة لدولة قطر (مرزوق بن مرزوق)

161 القسم الثاني: أفق الاستراتيجيات الثقافية لدول مجلس التعاون

#### الفصل الأوّل

165 التنمية الثقافيّة في الخليج العربيّ (عبد القادر عقيل)

#### الفصل الثاني

177 الاستراتيجية الثقافيّة المشتركة لدول مجلس التعاون (محمد غانم الرّمحي)

#### الفصل الثالث

193 نحو تطوير استراتيجية للعمل الثقافي في دول مجلس التعاون (يوسف الحسن)

## الباب الثاني

### المؤسّسات الثقافية في دول مجلس التعاون

#### مقدّمة الباب

204 (محمّد المعزوز) قراءة تحليليّة في مباحث الباب الثاني

#### الفصل الأوّل

217 (يوسف مكّي) • قراءة تحليليّة لدور مراكز البحوث في دول مجلس التعاون  
239 • حوار مع جمال سند السويدي.. أجراه: أحمد فرحات

#### الفصل الثاني

249 (حمزة عليّان) الإعلام الثقافي في الخليج العربيّ

#### الفصل الثالث

285 (هاجيرة ساكر) دُول الخليج وحضورها الثقافيّ الدوليّ: فرنسا أنموذجاً

#### الفصل الرابع

307 (باسمة القصاب) المرأة والثقافة في الخليج

#### الفصل الخامس

329 (علي الحمادي.. رضوان الدبسي) اللّغة العربيّة في الخليج

#### الفصل السادس

343 (بسّام بركة) الترجمة وأحوالها في دُول مجلس التعاون  
359 شهادة مُترجمٍ من مصر عمل في دولة الإمارات

#### الفصل السابع

367 (سيّد محمود) الجوائز الأدبيّة في دُول مجلس التعاون الخليجي

#### الفصل الثامن

381 (علي العامري) معارض الكُتب في الخليج: إغناءً للرقابة وساحةً للحرّيّة

#### الفصل التاسع

399 (حسين محمّد بافقيه) الأنديّة الأدبيّة في السعوديّة وسائر دول مجلس التّعاون

#### الفصل العاشر

415 (مؤيّد الشيباني) الفنون الغنائيّة الشعبيّة في منطقة الخليج العربيّة

#### الفصل الحادي عشر

441 (حمد بن محمّد بن صراي) الآثار والمتاحف والمخطوطات في دول مجلس التعاون

#### الفصل الثاني عشر

463 (هدى طالب سراج) الطوابعيّة الخليجيّة ورسائلها الثقافيّة

## الباب الثالث

### المشهد الإبداعي الخليجي

#### مقدمة الباب

500 (فهد حسين) قراءة تحليلية في مباحث الباب الثالث

#### الفصل الأول

507 (ف. ح.) الأدب مرآة الثقافة في الخليج

#### الفصل الثاني

533 (عزت عمر) • في توجهات النصّ السرديّ الخليجيّ  
555 (يوسف أبو لوز) • المشهد الشعريّ الخليجيّ إضاءات بانورامية  
573 (سمية زكي البطاط) • تحولات القصيدة العامية في الخليج

#### الفصل الثالث

593 (سعيد السريحي) المشهد النقديّ في الخليج.. من التأسيس إلى الآفاق المرتقبة

#### الفصل الرابع

605 (باقر النجار) العمل الثقافي وتحدياته في الخليج

#### الفصل الخامس

617 (إبراهيم العريس) السينما في الخليج: الماضي.. الحاضر والطموحات

#### الفصل السادس

631 (حسام ميرو) المسرح الخليجيّ: سمات ومشكلات مُشتركة

#### الفصل السابع

643 (طلال معلّ) الفنون البصرية في دول الخليج

#### الفصل الثامن

663 (مبروك بوطقوقة) أنثروبولوجيا الإنسان الخليجيّ عبقرية التكيف الثقافيّ

#### الفصل التاسع

685 (محمد نجيب بو طالب) سوسيولوجية الظاهرة القبلية في الخليج

#### الفصل العاشر

705 (محسن الكندي) الكتابة التاريخية في الخليج وأبوابها المفتوحة

#### الفصل الحادي عشر

741 (منصور مبارك) تجاذبات الثقافة الرقمية في دول الخليج العربية

#### رؤية مستقبلية

753 (حسن مدن) التحديات التي تواجه الثقافة الجديدة في الخليج

# الباب الأول

## السياسات والاستراتيجيات الثقافية في دول مجلس التعاون

### مقدمة الباب

جمهورية مصر العربية

د. علي الدين هلال

### القسم الأول

#### تمهيد نظري

جمهورية مصر العربية

د. نادية أبو غازي

#### الفصل الرابع

أ. غسان الشهابي  
مملكة البحرين

#### الفصل الأول

د. سعد البازعي  
المملكة العربية السعودية

#### الفصل الخامس

أ. عبد الله علي العليان  
سلطنة عُمان

#### الفصل الثاني

د. نجيب الشامسي  
دولة الإمارات العربية المتحدة

#### الفصل السادس

د. مرزوق بن بشير مرزوق  
دولة قطر

#### الفصل الثالث

د. عبد المالك التميمي  
دولة الكويت

### القسم الثاني

#### الفصل الثالث

د. يوسف الحسن  
دولة الإمارات العربية المتحدة

#### الفصل الأول

أ. عبد القادر عقيل  
مملكة البحرين

#### الفصل الثاني

د. محمد الرميحي  
دولة الكويت

## مقدمة الباب

قراءة تحليلية في مباحث الباب الأول  
إعادة الاعتبار للثقافة والسياسة الثقافية



## مقدمة

د. علي الدين هلال (كاتب وأكاديمي من مصر)

شهدت العقود الأربعة الأخيرة 1975 – 2015 تبلور مفهوم السياسة الثقافية كأحد مجالات السياسات العامة، وازداد الاهتمام بدراسة هذه السياسة، من حيث روافدها، والمشاركون الرئيسيون في صنعها وتنفيذها وتقييمها، ومحتواها، والتغيرات التي تطرأ عليها من فترة لأخرى، وبالذات في ظروف العولمة المعاصرة. ومن دون الدخول في الجدل النظري حول معنى الثقافة، فإن البحوث التي يتضمّن هذا الباب قد توافقت على أنّ الثقافة هي مجموعة القيم والمعايير السائدة، أو هي المخزون التاريخي والفكري والقيمي الذي تتناقله الأجيال في مجتمع ما، وأنّ الثقافة بهذا المعنى هي مرآة لمختلف جوانب التطوّرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأنها ليست جامدة، فهي كائن اجتماعي يتغيّر بفعل مستجدات الحياة، داخلياً وخارجياً.

في هذا الإطار، يتكوّن هذا الباب من قسمين: يشمل الأوّل فصلاً عن تعريف السياسة الثقافية من الناحية النظرية، فيعرض لنشأة مفهوم السياسة الثقافية، وما ارتبط به من مفاهيم كالتنوع الثقافي والتنمية الثقافية والتخطيط الثقافي، والأهداف التي تتوخاها هذه السياسة، وإسهام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبعض المنظّمات الإقليمية الأخرى في إثراء المفهوم وتطويره، من خلال المواثيق التي أصدرتها، والاجتماعات والندوات التي عقدتها لنشر المفهوم. ويلي ذلك ستّة فصول تتضمّن ست دراسات، يعرض كلُّ منها للسياسة الثقافية في دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وذلك وفقاً للترتيب الآتي: المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، مملكة البحرين، سلطنة عُمان، دولة قطر. أمّا القسم الثاني، والذي يحمل عنوان «أفق الاستراتيجيات الثقافية لدول مجلس التعاون» فيشمل ثلاثة فصول، تتناول موضوعات التنمية الثقافية في الخليج، والعمل الثقافي الخليجي المشترك: الاستراتيجية الثقافية المشتركة لدول مجلس التعاون، ونحو تطوير استراتيجية للعمل الثقافي المشترك في منظومة دول مجلس التعاون.

تهدف هذه المقدمة إلى عرض العناصر الأساسية التي وردت في هذه الفصول وتحليلها، مع المقارنة بينها، وتتكوّن من ثلاثة أجزاء. أوّلها، خصوصية السياق التاريخي - الاجتماعي للسياسات الثقافية في الخليج، وثانيها أهمّ عناصر السياسات الثقافية، من حيث الأهداف والأدوات والأطر المؤسسية، وثالثها التحديات والآفاق التي تواجه السياسات الثقافية.

## أولاً: خصوصية السياق التاريخي – الاجتماعي

السياسة الثقافية لا يتمّ تحديد أهدافها وتنفيذها في فراغ، وإنما في سياق تاريخي واجتماعي بجوانبه الاقتصادية والسياسية والتنظيمية المختلفة. وتنشأ علاقة تفاعلية بين السياسة الثقافية من جهة، وسياقها التاريخي – الاجتماعي من جهة أخرى، تأثيراً وتأثراً، وإيجاباً وسلباً، فالثقافة تقوم بتجسير العلاقة بين الإنسان وبيئته، ولا يقتصر هذا السياق على الأوضاع الداخلية لكل دولة، وإنما يمتدّ ليشمل الإطار الإقليمي والدولي.

وفي مجال عرض أهمّ سمات السياق التاريخي – الاجتماعي للسياسات الثقافية في دول مجلس التعاون، يُمكن الإشارة إلى ما يلي:

### 1. في البداية .. كانت الثقافة

كان صدور كتاب د. محمّد الرميحي بعنوان: «الخليج ليس نفطاً» من عقود عدّة صيحة تحذير وتنبيه بأنّ تاريخ الخليج لم يبدأ مع اكتشاف النفط وتراكم الثروة، وأنّ هذه المنطقة، عاشتها شعوب وازدهرت فيها مجتمعات ونمت فيها ثقافات من عصور سحيقة، عاصرت الحضارة الفرعونية وحضارة الرافدين، وأنّ هذه الثقافات ارتبطت بظروف حياة هذه المجتمعات وقتذاك، والمهن والحرف التقليدية التي امتهنتها، وأنّ هذه الثقافات لم تكن منغلقة أو منكفئة على الذات، بل انفتحت على ثقافات الأمم المجاورة، بحكم ركوب أهل الخليج البحار واشتغالهم بصيد اللؤلؤ والتجارة مع الهند. ومع نشأة الوكالات التجارية، انتقل الأشخاص والأفكار والابتكارات.

وميّزت الدراسات الخاصة بكلّ دولة، وبوضوح، بين مرحلتين في تطوّر الأوضاع الثقافية: مرحلة ما قبل النفط، التي اتّسمت بالتطوعية، ومبادرات الأشخاص، وحرص الأهالي على تجميع تراثهم، من أغانٍ وأشعار ورقصات، والحفاظ عليها. والمرحلة الثانية أعقبت ظهور النفط، واتّسمت بدور أساسي للدولة التي اعتبرت الثقافة أحد عناصر تحقيق البناء والتطوّر، وأنشأت الهيئات والمؤسّسات الحكومية لتنفيذ الأهداف الثقافية المرجوة.

وأشارت دراسات عدّة في هذا الباب إلى أنّ السنوات الأولى من مرحلة ما بعد النفط، اتّسمت باستدعاء خبراء ومُبدعين من الدول العربية الأخرى للمشاركة في بناء هذه المؤسّسات وتحديد أولوياتها، وأنّه خلال هذه الفترة، كانت السياسات الثقافية في الدول

الخليجية ذات وجه عربي واضح، وتوافقت مع الأهداف الثقافية القائمة في دُول عربيّة أخرى، وأنّه في مرحلة لاحقة ازداد الاهتمام بالطابع الخليجي للسياسات الثقافيّة من دون أن يعني ذلك ابتعاداً أو انفصلاً عن الانتماء الخليجي للثقافة العربيّة. أضف إلى ذلك، أنّ هذه المرحلة اتّسمت أيضاً بزيادة النزعات الماديّة والاستهلاكيّة في المجتمع، وتراجُع نظرة الأجيال الجديدة لأهميّة الثقافة في تحقيق البناء والنهضة.

## 2. التنوّع الثقافي والتركيبية السكانيّة

تتّسم السياسات الثقافيّة في دُول مجلس التعاون بسمة فريدة، وهي تنوّع التركيبة السكانيّة واختلال العلاقة بين المواطنين والوافدين. والحقيقة أنّ هذه السمة بدأت في الظهور على نحو متواضع في القرن التاسع عشر، مع ازدياد التجارة بين موانئ الخليج والهند، واستقرار أعداد من أبناء شبه القارّة الهنديّة في بعض بلدان الخليج بشكل دائم؛ واستمرّ هذا الوضع حتّى ظهور النفط وبدء عمليّة التحديث الكبرى التي اجتذبت أعداداً هائلة من الوافدين الذين قدموا من عديد من الدُول يتحدّثون عشرات اللّغات وينتمون إلى خلفيّات ثقافيّة متنوّعة. وباستثناء السعوديّة وسلطنة عُمان، يزيد عدد الوافدين في باقي دُول مجلس التعاون على عدد المواطنين، بحيث يمثّلون أغلبيّة عدد السكّان.

يثير هذا الوضع إشكاليّة مهمّة تتعلّق بتأثيراته على رسم السياسة الثقافيّة وتنفيذها مثل مضمون السياسة، وإلى من تتّجه بخطابها. وفي ظلّ هذا التنوّع اللّغوي والثقافي، ازدادت أهميّة السياسة الثقافيّة ودورها في الحفاظ على الذاتيّة الحضاريّة والهويّة الوطنيّة وقيم المواطنة من خلال عمليّة التنشئة الاجتماعيّة والسياسيّة. وأصبح للسياسة الثقافيّة هدفٌ استراتيجيٌّ يتعلّق باستقرار الدولة والحفاظ على أمنها، وهو تأكيد مشاعر الولاء الوطني لدى الأجيال الناشئة.

## 3. حدود الإبداع الثقافي.. التوتّر بين قوى المحافظة والتجديد

تواجه دُول مجلس التعاون بأشكال متفاوتة، حالات من التوتّر وأحياناً الصراع بين قوى المحافظة من جهة، وقوى التحديث والتغيير من جهة أخرى؛ فالمجتمعات الخليجيّة تتّسم في عمومها باحترام التقاليد، وذلك بحُكم سمات التكوين الاجتماعي ومصادر الشرعيّة السياسيّة، وترتّب عن ذلك تحفّظ بعض القوى الاجتماعيّة على ممارسة فنون الغناء والرقص والموسيقى والمسرح، بخاصّة عندما يتضمّن ذلك مشاركة المرأة.

وزاد من حدّة هذا التوتّر انتشار أفكار الغلو والتشدد الاجتماعي باسم الدين. وكان من شأن ذلك إثارة الجدل حول حدود الإبداع الثقافي والفني، والحالات التي يكون فيها هذا الإبداع مقبولاً في إطار القيم الاجتماعيّة السائدة، والحالات التي يُصبح فيها تجاوزاً لها أو انحرافاً عنها، وظهور ما أسمته إحدى الدراسات في هذا المجلّد، بمفهوم «الرقابة الذاتيّة»، بمعنى أن يقوم المثقّف أو المبدع بممارسة الرقابة الداخليّة قبل الإفصاح عن إنتاجه الثقافي.

وتوضح الدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية ذلك بحكم المكانة التي يشغلها الدين الإسلامي في البناء الدستوري والقانوني للدولة، وأن القرآن الكريم والسنة، هما مصدر التشريع. وبينما لا يشير النظام الأساسي إلى السياسة الثقافية بشكل مباشر، فإن المادة 12 أكدت على مبادئ الوحدة الوطنية، ورفض كل ما يؤدي إلى إحداث الفتن والانقسام، وضرورة غرس العقيدة الإسلامية. ومؤدى ذلك أن يكون كل نشاط ثقافي أو إبداع فني في إطار هذه الحدود.

#### 4. العمل الثقافي الخليجي المشترك

في إطار سعي دول مجلس التعاون إلى التنسيق بين سياساتها والسعي لتحقيق التكامل، أقر قادة دول المجلس في عام 1988 «خطة التنمية الثقافية» كإطار للعمل الثقافي المشترك. وبعدها بـ 21 عاماً، أقر المجلس «الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون»، وذلك بعد إدراك أن خطة العمل قد استنفذت أغراضها وتجاوزتها الأحداث والتطورات. وأكدت هذه الاستراتيجية على ضرورة تحقيق التكامل بين ما ورد فيها من رؤية وأهداف مع السياسات الثقافية في دول المجلس. وتلا ذلك صدور تقرير «المسيرة والإنجاز» عن الأمانة العامة لمجلس التعاون في العام 2015، والذي تضمن فصلاً عن السياسة الثقافية.

وكانت هذه الوثائق الثلاث محلاً للتحليل والمراجعة من جانب الدراسات الثلاث الواردة في القسم الثاني من الباب.

#### ثانياً: عناصر السياسات الثقافية: نظرة مقارنة

مع أن جميع الدراسات الواردة في القسم الأول من هذا الباب، تحمل عنوان «السياسة الثقافية لـ...»، فإنه لا يوجد ما يشير إلى استخدام أغلب الحكومات الخليجية ومؤسساتها مصطلح «السياسة الثقافية» بينما ظهر تعبير الاستراتيجية الثقافية أو الأهداف الثقافية. وربما يرجع ذلك إلى عدم اعتبار الحكومات الخليجية الثقافة مجالاً مستقلاً أو مهماً يتطلب إصدار سياسة خاصة به كالسياسة التعليمية أو الصحية أو غيرها من المجالات. وعلى أية حال، فإن تحليل الوثائق الرسمية بخصوص الثقافة في دول مجلس التعاون - كما ورد في الدراسات - يشير إلى:

**الأهداف:** بحيث اتفقت السياسات الثقافية للدول الخليجية على عدد من الأهداف الرئيسية مثل: التأكيد على ارتباط المجتمعات الخليجية بالثقافة العربية الإسلامية، تأكيد مبدأ الحق في الثقافة لكل مواطن، الانفتاح على الثقافات الأخرى، التثقيف المجتمعي، توفير مقومات البيئة الثقافية المستجيبة للتطور التكنولوجي، السعي لتحقيق التكامل والوحدة الثقافية بين دول مجلس التعاون.

**الأدوات:** والتي تشمل الاهتمام بالتراث، دعم الصناعات الثقافية، الاهتمام بالعنصر البشري، رعاية الفنون والآداب في مختلف مجالاتها كالشعر والفولكلور والرقص الشعبي والفرق الموسيقية والفنون التشكيلية والمسرح، تنظيم الأنشطة والمناسبات الثقافية،

الاهتمام بالنساء والأطفال والشباب، تشجيع التعاون بين المؤسسات الثقافية الحكومية مع القطاع الخاص في مجال الثقافة والاستثمار الثقافي.

**الأطر المؤسسية:** والتي أظهرت دراستها كيف تراوحت ممارسات الدول الخليجية بشأن الإطار التنظيمي المعني بأمور الثقافة، وكيف تعددت مسميات الكيان الرسمي المعني بالثقافة، ما بين وزارة وهيئة ومجلس، إلى أن باتت رعاية الثقافة تقوم بمشاركة وزارات وهيئات رسمية كوزارات التعليم والشباب والإعلام والجامعات؛ فضلاً عن دور لجان الثقافة في المجالس البرلمانية، ناهيك بنشأة هيئات مارست نشاطها بتمويل حكومي شبه كامل على مستوى المناطق والمراكز الإدارية، فيما ظلت الدولة هي المصدر الرئيس للتمويل...

### ثالثاً: تحديات وأفاق

**1. الشبكة تريح.** كان من أهم المستجدات التكنولوجية التي أثرت على مضمون السياسات الثقافية وأدواتها في كل دول العالم، هو ذلك التطور الذي لحق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والعدد الهائل من التطبيقات على الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» في كل مجالات الحياة، والتي جذبت مئات الملايين من البشر، أغلبهم من الشباب. تجاوب الشباب الخليجي مع هذا التطور، ويُعتبر هؤلاء الشباب من أكثر شباب العرب استخداماً لشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. فوفقاً لتقرير قياس مجتمع المعلومات العالمي، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في العام 2013، فإن ثمة 11 دولة عربية تزيد فيها نسبة استخدام الشباب للإنترنت على 50 %، وتشمل جميع بلدان الخليج الستة، والتي احتلت أربعة منها المراكز الأولى (الإمارات، البحرين، قطر، الكويت)، وذلك بسبب تقدم البنية التحتية التكنولوجية في هذه الدول.

وشكّلت دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2012 حوالي 80 في المئة من المغردين النشيطين المستخدمين لشبكة تويتر في الوطن العربي، واحتلت السعودية المرتبة الأولى بعدد 830 ألف مغرد، بنسبة 38 % من إجمالي المغردين العرب، يليها الكويت بنسبة 17 %، فمصر بنسبة 14 % فالإمارات بنسبة 12 %، وباقي البلدان العربية بنسب أقل من 10 %، ومعظم هؤلاء المغردين من فئة الشباب.

وشمل هذا التطور الذكور والإناث على حد سواء، كما يتضح من التقرير الذي بنته شركة غوغل في العام 2013 بشأن زيادة استخدام الفتيات في كل من السعودية والإمارات للتلفون الذكي المزود بخاصية الإنترنت مقارنةً بالشباب. ففي السعودية، وصلت نسبة الفتيات في الشريحة العمرية 18-24 سنة إلى 85 %، وفي الشريحة العمرية 25-34 سنة إلى 82 % مقارنةً بنسب استخدام الشباب التي بلغت 83 % و70 % على التوالي. وفي الإمارات وصلت نسبة الفتيات في الشريحة العمرية 18-24 سنة إلى 92 %، وفي الشريحة العمرية 25-34 سنة إلى 83 % مقارنةً بنسب استخدام الشباب التي بلغت 83 % و70 % على التوالي.

## هذا التقرير الثقافي

"الثقافة والتكامل الثقافي في دول مجلس التعاون: السياسات، المؤسسات، التجليات". هو عنوان التقرير العربي التاسع للتنمية الثقافية - 2016، والذي تُصدره "مؤسسة الفكر العربي" دورياً كل عام، ويكون على علاقة وثيقة بموضوع مؤتمرها السنوي "مُكر". وقد ارتأت المؤسسة هذا العام، وبمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981-2016)، والذكرى الخامسة والأربعين لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة (1971-2016) تخصيص تقريرها التاسع هذا ليكون حول الثقافة والمشهد الثقافي الخليجي بمراياه كامة.

توزع التقرير على ثلاثة أبواب مركزية، اشتمل كل باب منها على فصول عدة.

يتناول الباب الأول السياسات والاستراتيجيات الثقافية في دول المجلس، ويرمي إلى استكشاف السياسات الثقافية المعتمدة في دوله الست، عرضاً وتقييماً واستشرافاً للمستقبل.. فضلاً عن تقديم قراءة نقدية في خطة التنمية الثقافية، كما أقرها المجلس الأعلى في الرياض سنة 1987، وفي الاستراتيجية التي تم اعتمادها خلال الدورة 29 للمجلس الأعلى في مسقط سنة 2008، فسلط الضوء على النظم والتشريعات والنشاطات الثقافية المشتركة، عارضاً الإنجازات والتحديات، ومُبرزاً دور الثقافة في تعزيز مسيرة التكامل الخليجي، ورأسماً آفاق تطوير خطة التنمية الثقافية لدول المجلس.

ويُعنى الباب الثاني بالتعريف بأبرز المؤسسات والهيئات الثقافية الخليجية، من حكومية وغير حكومية، وأدوارها ونشاطاتها وإنجازاتها، مُستعرضاً مراكز البحوث والدراسات وجمعيات اللغة العربية والأندية الأدبية وجوائز الإبداع ومعارض الكتب، فضلاً عن المتاحف ودور المخطوطات، وحركة الترجمة وإصدارات الطوابع... الخ. مع تسليطه الضوء على مشاركة المرأة في الحياة الثقافية ودور ذلك كله في الإنتاج المعرفي وتحفيز العمل الثقافي.

أما الباب الثالث، فيرمي إلى الكشف عن المشهد الإبداعي الخليجي من خلال الرواية والقصّة والشعر بنوعيه الفصيح والعامي، إلى الدراسات النقدية والسينما والمسرح والفنون البصرية، مع الإضاءة على أبرز أعلامها ومناهجها وتياراتها وسماتها وتحولاتها، فضلاً عن تقديم مباحث تمتاز بجذتها وريادتها، ومنها تلك التي تُعالج سوسيولوجيا الثقافة في منطقة الخليج وأبعادها الأنتروبولوجية وتحدياتها في الزمن الرقمي.

### مؤسسة الفكر العربي

شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت  
ص.ب: 11524 بيروت - لبنان  
هاتف: +961 1 99 71 00 - فاكس: +961 1 99 71 01  
www.arabthought.org - info@arabthought.com



### منتدى المعارف alMaaref Forum

بنية "طيارة" - شارع نجيب العبداني - المنارة - رأس بيروت  
ص.ب: 1137494 - بيروت 1103 2030 - لبنان  
هاتف: +961 1 749140 - فاكس: +961 1 749141  
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb



توزيع